الولايات المتحدة الأمريكية

سوريا بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي: هل اختارت هذه الطريق التنمية بل طريق الوصفات الجاهزة؟



الكاتب
سعاد عجّان
مساهم / كاتب

تاريخ النشر
7 نوفمبر 2026



شهدت السنوات الأخيرة تحولاً مهماً في علاقة سوريا بالمؤسسات المالية الدولية، بعد سنوات طويلة من العزلة الاقتصادية وتوقف برامج التعاون التنموي. فمنذ اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن عام 2025، مروراً بسلسلة اللقاءات الدولية المتعلقة بمستقبل الاقتصاد السوري، وصولاً إلى الاجتماعات السنوية للمؤسستين في باكو، برز توجه دولي متزايد نحو دمج ملف الاقتصاد السوري وإعادة تموضعه في النظام المالي العالمي.

في أبريل 2025، صدر بيان مشترك عن وزير المالية السعودي محمد الجدعان، ومديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا، ورئيس مجموعة البنك الدولي أجاي بانغا، أكد وجود توافق دولي على دعم جهود سوريا في التعافي الاقتصادي وإعادة بناء المؤسسات ومكافحة الفقر، مع التركيز على بناء القدرات وإعداد استراتيجية وطنية للتعافي الاقتصادي. كما صدر البيان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى القطاع بدور رئيسي في دعم سوريا، كلٌّ ضمن ظل اختصاصاته.

وخلال الاجتماعات الدولية الأخيرة، شارك سوريا وفد رسمي ضم مسؤولين من وزارة المالية ومصرف سوريا المركزي، بهدف تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية واستكشاف فرص التمويل والدعم الفني وإعادة تأهيل القطاعات الحيوية.

كما شهدت هذه الاجتماعات لقاءات مباشرة مع رئيس البنك الدولي أجاي بانغا، حيث طُرحت احتياجات

سوريا المتعلقة بتوسيع الحيز المخصص لمشاريع التعافي وإعادة الإعمار، وتشجيع تحقق الاستثمارات ورؤوس الأموال إلى القطاع الخاص السوري، إلى جانب بحث إمكانية إنشاء مكتب للبنك الدولي في دمشق وتعزيز برامج التمويل من خلال المؤسسة الدولية للتنمية .(IDA)

المؤسسة الدولية للتنمية :(IDA)شريك أساسي في مرحلة التعافي

برز خلال هذه المرحلة دور المؤسسة الدولية للتنمية، التابعة لمجموعة البنك الدولي، باعتبارها الذراع التمويلية المعنية بتقديم المنح والقروض الميسرة للدول منخفضة الدخل، ولاسيما الدول التي تواجه ظروفاً استثنائية نتيجة النزاعات والأزمات الاقتصادية.

ووفقاً للتصريحات والتقارير المنشورة في أكتوبر 2026، صنّفت سوريا على منح من المؤسسة الدولية للتنمية بقيمة إجمالية معلنة بلغت نحو 493 مليون دولار، لدعم قطاعات الكهرباء والمياه والصحة والتعليم والإدارة المالية والقطاع المالي.

ومن أبرز التمويلات والمشاريع التي أُعلن عنها البنك الدولي:

- 146 مليون دولار: منحة لمشروع طوارئ الكهرباء، بهدف إعادة تأهيل خطوط نقل الكهرباء ومحطات التحويل المتضررة، وتحسين موثوقية إمدادات الطاقة.
- 225 مليون دولار: منحتان لمشروعي المياه والصحة؛ خُصّص منها 150 مليون دولار للأمن المائي وإعادة تأهيل البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، و57 مليون دولار لدعم النظام الصحي وتحسين الخدمات الطبية.
- 20 مليون دولار: لتعزيز كفاءة الإدارة المالية العامة، وتحسين أنظمة الموازنة والمشتريات والرقابة المالية، وتطوير نظم المعلومات المالية الحكومية.
- 100 مليون دولار: لتحديث القطاع المالي والمصرفي، وتطوير البنية التحتية للمدفوعات الرقمية، وتعزيز قدرات مصرف سوريا المركزي والرقابة على المؤسسات المالية.

وتبلغ قيمة هذه المشاريع الرئيسية الأربعة 491 مليون دولار، في حين أن إجمالي المنح المعلن عنه لسوريا بلغ 493 مليون دولار، ويشمل أيضاً قطاعات ومبادرات أخرى، من بينها التعليم. ولا تتوافر في البيانات المشار إليها تفاصيل مستقلة تسمح بتحديد قيمة كل تخصيص إضافي على حدة.

وتعكس هذه التمويلات انسجام ملف التعاون التنموي، من إعادة تأهيل البنية التحتية والخدمات الأساسية إلى تطوير المؤسسات المالية والإدارية.

لكن من المهم هنا التمييز بين قيمة المنح التي أُعلن عنها، والمبالغ التي تمت الموافقة عليها، والمبالغ التي جرى صرفها فعلياً، وما تم إنجازه على أرض الواقع. فالإعلان عن تمويل مشروع لا يعني بالضرورة أن المشروع قد نُفّذ، أو أن كامل المبلغ قد وصل إلى الجهات المنفذة أو إلى المستفيدين النهائيين.

وهذا التمييز سيكون أساسياً عند تقييم نتائج التعاون بين سوريا والبنك الدولي.

وتبرز أهمية هذه الخطوة لا تكمن في حجم التمويل وحده، بل في طبيعة الأولويات التي يستهدفها. فسوريا لا تحتاج في هذه المرحلة إلى معالجة الاختلالات المالية والمؤشرات الاقتصادية فحسب، وإنما تحتاج أولاً إلى إعادة تشغيل الخدمات الأساسية، واستعادة الحد الأدنى من كفاءة المؤسسات، وتهيئة بيئة اقتصادية قادرة على جذب الاستثمارات وتحفيز القطاع الخاص وخلق فرص العمل.

وهنا تبرز القضية الأساسية: كيف يمكن تحويل الدعم الدولي من مجرد التزامات مالية وبرامج تعاون إلى نتائج اقتصادية واجتماعية ملموسة يشعر بها المواطن السوري؟

من بالكوك إلى دمشق: هل تحتاج سوريا إلى خط اقتصادية أم إلى غرفة بعثة وطنية؟

تابعنا باهتمام كبير اللقاءات المشتركة بين الحكومة السورية وكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية. ونعتقد أن هذه اللقاءات تمثل منعطفاً مهماً في علاقة سوريا بالمؤسسات المالية الدولية، بعد سنوات طويلة من العزلة والصراع والتراجع القطاعي.

وفي الاجتماعات الأخيرة، برزت لغة مختلفة عن تلك القيادات خلال السنوات السابقة. فقد تحدث المسؤولون السوريون عن التعافي وإعادة الإعمار، بينما تناول مسؤولو البنك الدولي ملف توسيع الدعم المالي والفني لسوريا، وتمويل قطاعات المياه والكهرباء والصحة والتعليم والتحول الرقمي.

كما طُرحت مسألة إعداد استراتيجية شراكة بين سوريا والبنك الدولي، وإنشاء صندوق متعدد المانحين لدعم جهود إعادة الإعمار.

كذلك، ناقش الوفد السوري مع مسؤولي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي آليات استعادة التمويل متعدد الأطراف، وتعزيز القدرات المؤسسية، واستئناف المشاريع التنموية التي توقفت لسنوات طويلة.

لاشك أن هذه التطورات إيجابية ومطلوبة، ونعتبرها خطوة مهمة في مسار الدبلوماسية الاقتصادية

السورية. ومع ذلك، فإن اللحظة بعودة العلاقات الدولية يجب ألا يحجب السؤال الأكثر إلحاحاً:

هل تملك سوريا ترف الانتظار حتى تكتمل الإجراءات التقليدية للتخطيط والتمويل والتنفيذ؟

إن طبيعة المرحلة التي تمر بها سوريا تفرض علينا التفكير بطريقة مختلفة، ليس في أهداف التنمية فحسب، بل أيضاً في توقيت التدخلات الاقتصادية، وأولويات التمويل، وآليات التنفيذ والرقابة.

سوريا ليست حالة تنموية تقليدية

نعتقد أن أحد الأخطاء التي قد تقع فيها المؤسسات والخبرات الدولية هو التعامل مع سوريا باعتبارها حالة تنموية تواجه تحديات اقتصادية تقليدية، وتحتاج إلى تحسين بعض المؤشرات أو رفع معدلات النمو تدريجياً.

لكن سوريا اليوم حالة مختلفة تماماً.

نحن لا نتحدث عن دولة تحتاج إلى زيادة معدل نموها الاقتصادي بنسبة نقطتين أو ثلاث نقاط مئوية، ولا عن اقتصاد يواجه مجرد تباطؤ في الإنتاج أو اختلالات في الموازنة العامة.

نحن نتحدث عن دولة خرجت من حرب مدمرة استمرت سنوات طويلة، وأدت إلى تدمير أجزاء واسعة من بنيتها التحتية، وتراجع قدرتها الإنتاجية، واستنزاف طبقتها الوسطى، ودفع ملايين المواطنين إلى دائرة الفقر أو ما دونها.

نحن أمام مجتمع يحتاج، قبل أي شيء، إلى الكهرباء والمياه والعمل والدواء والمسكن، وإلى استعادة الحد الأدنى من مقومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وهذا الاختلاف ليس مجرد توصيف إنساني للأزمة، بل هو عامل اقتصادي يجب أن ينعكس مباشرة على تصميم السياسات والبرامج التنموية.

ففي الاقتصادات التي تمر بأزمات تقليدية، قد يكون من الممكن البحث بإصلاحات تدريجية وفق جداول زمنية متوسطة وطويلة الأجل. أما في الحالة السورية، فإن تأجيل التدخلات الأساسية قد يؤدي إلى تعميق الخسائر الاقتصادية، وتراجع رأس المال البشري، وتآكل ما تبقى من القدرات الإنتاجية.

ومن هنا، نرى أن أي نقاش جاد حول مستقبل الاقتصاد السوري يجب أن ينطلق من الواقع الإنساني والاجتماعي والإنتاجي، لا من الجداول والإصلاحات والتقارير الفنية وحدها.

فالمؤشرات الاقتصادية ضرورية، كما لا نستطيع بصفرها التعبير عن حجم الاحتياجات اليومية لمجتمع أنهكته سنوات الحرب. كما أن تحقيق الاستقرار في المؤشرات الكلية لا يعني بالضرورة أن الاقتصاد قد بدأ بالتعافي إذا لم ينعكس ذلك على مستوى معيشة المواطنين وفرص العمل والقدرة الإنتاجية.

كيف يفكر البنك الدولي؟ وأين تكمن الفجوة؟

البنك الدولي، في جوهر عمله، مؤسسة تنموية تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط والطويل، من خلال تمويل المشاريع، وتقديم الخبرات الفنية، وتعزيز قدرات المؤسسات الحكومية.

وعادةً ما تبدأ آلية عمله في أي دولة بإجراء الدراسات والتقييمات الفنية، وتحديد الاحتياجات والأولويات، ثم إعداد المشاريع ودراسة جدواها، واستكمال إجراءات الموافقة والتمويل، وصولاً إلى التنفيذ والمتابعة والتقييم.

هذه آلية مؤسسية منطقية وضرورية لضمان كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز الشفافية، وتحقيق نتائج مستدامة.

لكن التحدي في الحالة السورية يتمثل في أن هذه العملية قد تستغرق وقتاً طويلاً، وقد تمر سنوات قبل أن يشعر المواطن بنتائجها المباشرة.

وفي الوقت الذي تتركز فيه الأولويات التنموية على إعادة تأهيل البنية التحتية، وتحسين الخدمات العامة، وتطوير كفاءة المؤسسات الحكومية، وتعزيز القدرات الإدارية والمالية، هناك احتياجات لا تحتمل التأجيل.

فالمواطن الذي لا يجد الدواء اليوم، والأسرة التي تعيش من دون دخل ثابت، والعامل الذي فقد وظيفته، لا يستطيعون الانتظار حتى تكتمل الدراسات وتبدأ المشاريع في إنتاج نتائجها.

ولا نقصد بذلك تجاوز المعايير الفنية أو إجراءات الرقابة والحوكمة التي يعتمدها البنك الدولي، بل نرى أن المطلوب هو تطوير آليات أكثر مرونة وسرعة تتناسب مع طبيعة الأزمات الاستثنائية.

ومن هنا تبرز الفجوة التي ينبغي معالجتها: كيف يمكن الجمع بين متطلبات التنمية طويلة الأجل

والاحتياجات الاقتصادية والإنسانية العاجلة، دون التضحية بجودة المشاريع أو استدامة نتائجها؟

وماذا عن صندوق النقد الدولي؟

من الضروري التمييز بين دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لأن الخلط بين اختصاصات المؤسستين قد يؤدي إلى فهم غير دقيق لطبيعة الدعم الذي تحتاج إليه سوريا.

فالبنك الدولي يركز بصورة أساسية على التنمية وتمويل المشاريع وتحسين الخدمات وبناء المؤسسات، بينما يهتم صندوق النقد الدولي باستقرار الاقتصاد الكلي، والسياسات النقدية والمالية، وإدارة الاختلالات الاقتصادية.

ومن هنا يقدم صندوق النقد الدولي برامج تمويل أو دعماً للحول، فإنه غالباً ما يربطها بحزمة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي قد تشمل الموازنة العامة، وسعر الصرف، والإيرادات الحكومية، والدعم، وإدارة الدين العام، والسياسة النقدية.

والهدف المعلن من هذه البرامج هو استعادة الاستقرار المالي والنقدي وتحسين قدرة الدولة على إدارة اقتصادها.

لكن التجارب الدولية أظهرت أن بعض برامج الصندوق قد تترتب عليها تكاليف اجتماعية مرتفعة، خصوصاً عندما تُطبق إجراءات التقشف أو تخفيض الدعم أو إعادة هيكلة الإنفاق العام في مجتمعات تعاني أصلاً من الفقر والبطالة وضعف القدرة الشرائية.

ولا يعني ذلك رفض التعاون مع صندوق النقد الدولي، أو التقليل من أهمية الاستقرار المالي والنقدي، بل يعني ضرورة التعامل مع أي برنامج إصلاحي مستقبلي بمنهج تحليلي حذر، يأخذ في الاعتبار خصوصية الحالة السورية والقدرة الفعلية للمجتمع على تحمل تكاليف الإصلاح.

فليس من المنطقي أن تبدأ عملية التعافي بتحميل الأسر الفقيرة والطبقات الأكثر هشاشة العبء الأكبر من الإصلاحات، أو أن تتحول المؤشرات المالية إلى أولوية منفصلة عن الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

ومن وجهة نظرنا، يجب أن يُقاس نجاح الإصلاح الاقتصادي ليس فقط بقدرة الدولة على خفض العجز أو ضبط الإنفاق، بل أيضاً بقدرتها على حماية المجتمع، واستعادة الإنتاج، وخلق فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة.

إن الاستقرار الاقتصادي الذي لا يصاحبه تحسن اجتماعي وإنتاجي يظل استقراراً محدود الأثر، وقد لا يكون قابلاً للاستمرار على المدى الطويل.

لماذا يستحق التمويل السعودي اهتماماً خاصاً؟

من بين التطورات التي لفتت انتباهنا مؤخراً الاتفاقيات التمويلية التي وقّعها الصندوق السعودي للتنمية مع سوريا في نوفمبر 2026 والتي تضمنت ستة قروض تنموية ميسرة تجاوزت قيمتها الإجمالية 403 ملايين دولار.

وتوزعت هذه الاتفاقيات على مشاريع محددة في قطاعات حيوية، من أبرزها:

- 90 مليون دولار لإعادة تأهيل وحدات التوليد في محطة حلب الحرارية.
- 30 مليون دولار لتحديث نظام عدادات مياه الشرب وتركيب 300 ألف عداد ذكي.
- 105 ملايين دولار لإنشاء وتأهيل وتجهيز 25 مركزاً للدفاع المدني.
- 60 مليون دولار لإعادة تأهيل ما يصل إلى 10 آلاف وحدة سكنية متضررة.
- 100 مليون دولار لإعادة تأهيل وإنشاء وتجهيز مستشفيات ومراكز صحية.
- أكثر من 18 مليون دولار للتحول الرقمي والتطوير المؤسسي للخدمات المالية الحكومية.

ما يلفت الانتباه في هذا النوع من التمويل هو ارتباطه بمشاريع محددة، مع تحديد كلفتها والقطاعات المستفيدة والنتائج المتوقعة منها.

فبدلاً من هدر النقاش في إعادة صياغة النموذج الاقتصادي للدولة أو وضع مجموعة واسعة من السياسات العامة، يبرز هنا نهج يبدأ بتحديد الاحتياجات الفعلية، ثم تقدير تكاليف المشاريع، وتحديد آليات التنفيذ والتمويل.

وبالنسبة لنا، فإن أهمية هذا النموذج تكمن في قدرته على ربط التمويل بنتائج عملية يمكن قياسها ومتابعتها.

فالمطلوب من سوريا اليوم ليس فقط الحصول على التمويل، بل الحصول على تمويل يرتبط بأولويات وطنية واضحة، ويترجم إلى مشاريع قابلة للتنفيذ، ويحقق نتائج ملموسة في حياة المواطنين.

ولا يعني ذلك أن التمويل السعودي يخلو من الشروط أو متطلبات التنفيذ والرقابة، أو أن التمويل التنموي الدولي لا يهتم بالمشاريع المحددة. فالمقارنة هنا ليست بين مؤسستين أو نموذجين تمويليين بقدر ما هي بين أهمية توجيه التمويل نحو

الاحتياجات المباشرة والنتائج العملية، وضرورة عم إغفال الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية.

ونعتقد أن سوريا بحاجة إف الاستفادة من مختف مصادر التمويل والخبرات الدولية، مع الحفاظ عف وضوح الأولويات الوطنية والتأكد من أن كل تمويل جديد يضيف قيمة حقيقية إف مسار التعافي.

أين تذهب أموال المنح والقروض؟ من المسؤول عن الرقابة والتحقيق والمساءلة؟

أعتقد أن هذا السؤال يجب أن يحتل مكانة أساسية في أي نقاش جاد حول مستقبل التعاون المالي والتنموي بين سوريا والمؤسسات الدولية.

فالحصول عف المنح والقروض الميسرة يمثل خطوة مهمة، لكنه لا يشكل بحد ذاته ضمانة لنجاح عملية التعافي. والتحدي الحقيقي لا يكمن فقط في تأمين الموارد المالية، بل في كيفية إدارتها وتوجيهها وصرفها، ومدى وصولها إف المشاريع والقطاعات التي خُصصت من أجلها.

عندما تعلن المؤسسات الدولية عن تخصيص مئات الملايين من الدولارات لإعادة تأهيل الكهرباء والمياه والمستشفيات والمدارس، فمن حق المواطنين السوريين، ومن حق الجهات المانحة أيضاً، معرفة ما الذي حدث لهذه الأموال بعد الإعلان عنها.

هل وصلت المبالغ إف الجهات المنفذة؟

كم تبلغ قيمة العقود التي وُقعت فعلياً؟

كم تم صرفه عف شراء المعدات والمواد وتنفيذ الأعمال الإنشائية؟

كم تم تخصيصه للاستشارات والدراسات والخدمات الفنية والإدارية؟

وما القيمة الفعلية للأصول والمشاريع التي أُنجزت عف الأرض؟

هذه ليست أسئلة تشكيكية في التعاون الدولي، بل هي أسئلة أساسية تتعلق بالحوكمة الرشيدة وحماية المال العام وضمان كفاءة استخدام الموارد.

فمن الممكن أن يكون المشروع قد حصل عف تمويل كبير، وأن تُصرف مبالغ معتبرة عف إعداد الدراسات والتقييمات والتعاقد مع الشركات الاستشارية والخبراء، بينما يظل التنفيذ الفعلي محدوداً أو يتأخر عن الجدول الزمني المحدد.

ولا يعني ذلك أن الاستشارات والدراسات غير ضرورية؛ ففي المشاريع المعقدة، تحتاج الجهات المنفذة إف مهندسين وخبراء ومكاتب استشارية ومختصين في الإدارة والمشتريات والرقابة البيئية والمالية.

لكن السؤال هو: ما حجم هذه التكاليف مقارنة بقيمة المشروع؟ وهل ترتبط بمخرجات محددة وقابلة للقياس؟ وهل تحقق قيمة مضافة حقيقية للتنفيذ؟

لا ينبغي أن تتحول مشاريع التعافي إف مشاريع لإنتاج الدراسات والتقارير وتوظيف الاستشاريين، بينما ينتظر المواطن وصول المياه والكهرباء والخدمات الصحية.

ونري أن ضمان النزاهة والشفافية يتطلب وجود منظومة رقابية متكاملة، تشمل عدة مستويات:

أولاً: مسؤولية الجهات الحكومية السورية المنفذة

يجب أن تتحمل كل وزارة أو مؤسسة حكومية مسؤولة عن تنفيذ مشروع معين مسؤولية واضحة عن إدارة التمويل، والتعاقد، والمشتريات، وصرف الأموال، ومتابعة الإنجاز.

ولا يكفي أن تكون هناك جهة حكومية مستفيدة من التمويل؛ بل يجب أن تكون هناك جهة تنفيذية محددة، ومسؤوليات إدارية ومالية واضحة، ومؤشرات أداء قابلة للقياس.

ثانياً: دور وزارة المالية

ينبغي أن يكون لوزارة المالية دور محوري في متابعة التدفقات المالية المرتبطة بالمنح والقروض، وتوحيد التقارير المتعلقة بالمبالغ المعتمدة والمصروفة والمتبقية، ومراقبة الالتزامات المالية والعقود.

ومن المهم في هذا السياق تطوير وظيفة القسم المالي للصندوق الخارجية السورية (SEAFS)، الذي أعلن البنك الدولي عن دعمه ضمن مشروع تعزيز الإدارة المالية العامة، ليكون آلية تنسيق ورقابة ائتمانية عف المساعدات الخارجية، وفق الممارسات والترتيبات المعتمدة.

ثالثاً: التحقق المالي المستقل

من الضروري إخضاع المشاريع الممولة دولياً لعمليات تحقق مالي مستقلة ينفذها محققو حسابات خارجيون مؤهلون ومستقلون، وفق المعايير الدولية والمتطلبات التعاقدية لكل مشروع.

ويجب ألا يقتصر التحقق عف التأكد من وجود الفواتير والمستندات المحاسبية، بل ينبغي أن يشمل التحقق من صحة المخرجات، والالتزام بالعقود، وسلامة إجراءات الشراء والتوريد، وعدم وجود تضارب مصالح أو ازدواجية في الإنفاق.

رابعاً: الرقابة الفنية والميدانية المستقلة

التحقق المالي وحده لا يكفي.

فقد تكون الحسابات صحيحة من الناحية الشكلية، لكن المشروع لم يحقق النتائج المطلوبة، أو أن المعدات المشتراة لم تصل إلى الموقع، أو أن الأعمال المنفذة لا تتوافق مع المواصفات الفنية.

لذلك، نحتاج إلى مدققين فنيين ومهندسين مستقلين، وإلى زيارات ميدانية للتحقق من نسب الإنجاز وجودة الأعمال ومطابقة المشاريع للمواصفات المتفق عليها.

خامساً: دور البنك الدولي والمؤسسات المانحة

لا ينبغي أن تنتهي مسؤولية البنك الدولي عند الموافقة على التمويل وتحويل الأموال إلى الجهات المعنية.

بل يجب أن تستمر الرقابة الائتمانية والمالية والفنية طوال دورة المشروع، من مرحلة التعاقد وحتى الاستلام النهائي والتقييم.

ومن المهم الإشارة إلى أن البنك الدولي أعلن بالفعل، في مشروع طوارئ الكهرباء البالغ 146 مليون دولار، عن تعيين جهة هندسية استشارية مستقلة للإشراف على إدارة المشروع والأعمال الهندسية والمالية، إضافة إلى الاستعانة بجهة مستقلة للمتابعة والرقابة على الجوانب المالية والبيئية والاجتماعية.

وهذا توجه إيجابي ينبغي توسيعه والاستفادة منه في المشاريع الأخرى.

سادساً: دور الأجهزة الرقابية الوطنية

ينبغي أيضاً تفعيل دور الأجهزة الرقابية الوطنية المختصة، بما فيها أجهزة الرقابة المالية والتفتيش، وتحديد مسؤولياتها وصلاحياتها في متابعة المشاريع الممولة من الخارج، بما يضمن عدم وجود فجوات رقابية بين الجهات المانحة والجهات الحكومية المنفذة.

ومن المهم أن تكون هذه الأجهزة مستقلة مهنياً، وأن تتمكن من الوصول إلى العقود والبيانات والمستندات اللازمة، وأن تنشر نتائج تقاريرها وفق الأطر القانونية المعتمدة.

سابعاً: الشفافية وإتاحة المعلومات للمواطنين

نرى أن من حق المواطن السوري معرفة كيفية استخدام الموارد المخصصة لإعادة بناء بلده.

ولذلك، نقترح إنشاء منصة إلكترونية وطنية موحدة تُنشر عليها بيانات المشاريع الممولة من المنح والقروض الدولية، بحيث تتضمن كل مشروع:

- اسم الجهة المانحة وقيمة التمويل ونوعه: منحة أم قرض.
- الجهة الحكومية المسؤولة عن التنفيذ.
- قيمة التمويل المعتمدة والمبالغ المصروفة فعلياً.
- الشركات المتعاقدة وأسماء الجهات الاستشارية وأدوارها.
- قيمة العقود وأهدافها ومخرجاتها.
- الجدول الزمني للتنفيذ ونسب الإنجاز الفعلية.
- تقارير التحقق المالي والفني المستقل.
- نتائج الزيارات الميدانية والتقييمات النهائية.
- أوجه التأخير أو التجاوزات، والإجراءات التصحيحية المتخذة.

إن نشر هذه المعلومات لا يهدف إلى التشهير بالمؤسسات أو الشركات، بل إلى بناء الثقة بين الدولة والمواطنين والجهات المانحة، وتعزيز ثقافة المساءلة.

ونعتقد أن نجاح سوريا في جذب المزيد من التمويل الدولي لن يعتمد فقط على قدرتها على تقديم المشاريع وطلب المنح، بل أيضاً على قدرتها على إثبات أن الأموال السابقة أُديرت بكفاءة وشفافية وحققت النتائج المستهدفة.

فالمنحة التي لا تخضع للرقابة قد تفقد قيمتها التنموية، والقرض الذي لا يتحول إلى أصول إنتاجية وخدمات مستدامة قد يتحول إلى التزام مالي يثقل كاهل الأجيال القادمة.

وهذا هو جوهر الحوكمة الرشيدة: ألا نكتفي بمعرفة كم حصلنا من الأموال، بل أن نعرف أين ذهبت، وكيف أُنفقت، وماذا حققت.

نحو شركة تنموية تستجيب لأولويات سوريا: ما الذي ننتظره من البنك الدولي؟

نعتقد أن البنك الدولي يمتلك اليوم فرصة تاريخية لإظهار قدر أكبر من المرونة والابتكار في تعامله مع الحالة السورية.

فسوريا ليست مشروعاً اقتصادياً عادياً، وليست دولة يمكن التعامل مع احتياجاتها وفق الجداول الزمنية التقليدية وحدها.

إنها حالة إنسانية وتنموية استثنائية تتطلب استجابة تتناسب مع حجم الدمار، واتساع

الاحتياجات، وتعقيد التحديات المؤسسية والاقتصادية.

ومن هنا، نرى أن الوقت قد حان للانتقال من مفهوم إعادة الإعمار التقليدية إلى مفهوم أوسع يمكن تسميته «الاستجابة التنموية الإسعافية»؛ وهو نهج يجمع بين سرعة التدخل، ووضوح الأولويات، والاستدامة الاقتصادية والمؤسسية.

ولا نقصد بهذا المفهوم استبدال التخطيط التنموي طويل الأجل أو تجاوز المعايير الدولية، بل تطوير مسار موازٍ يسمح بالاستجابة للاحتياجات العاجلة، بالتزامن مع بناء المؤسسات وإصلاح الاقتصاد.

ونرى أن هذا النهج يمكن أن يقوم على مسارين متكاملين:

أولاً: مسار التدخل الاقتصادي والتنموي العاجل

يجب أن تكون الأولوية في المرحلة الحالية لإعادة تشغيل مقومات الحياة والإنتاج، من خلال:

- تخصيص آليات تمويل سريعة ومرنة لإعادة تشغيل الخدمات الأساسية.
- إعطاء الأولوية لكهرباء والمياه والمستشفيات والمدارس، باعتبارها متطلبات أساسية لأي تعافٍ اقتصادي.
- إطلاق برامج تشغيل مؤقتة تستوعب أعداداً كبيرة من الشباب والعاطلين عن العمل، وتربط الإنفاق التنموي بخلق فرص عمل مباشرة.
- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير التمويل اللازم لإعادة تشغيل الأنشطة الإنتاجية والتجارية.
- توجيه الموارد إلى المناطق الأكثر تضرراً والأشد احتياجاً، وفق معايير واضحة وشفافة.
- دعم القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية التي يمكن أن تسهم في استعادة الإنتاج والدخل المحلي.
- تطوير آليات تمويل مبتكرة تسمح بتوجيه الموارد إلى المشاريع ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي السريع.

ثانياً: مسار الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي طويل الأجل

بالتوازي مع التدخلات العاجلة، يجب العمل على بناء قاعدة مؤسسية واقتصادية قادرة على ضمان استدامة التعافي، من خلال:

- تطوير الإدارة المالية العامة وتعزيز الشفافية والمساءلة.
- إصلاح المؤسسات الحكومية وتحسين كفاءة الإنفاق العام.
- تحديث النظام المالي والمصرفي وتعزيز قدرته على تمويل النشاط الاقتصادي.
- تحسين البيئة التشريعية والاستثمارية، وتوفير إطار قانوني واضح ومستقر.
- دعم القطاع الخاص وتعزيز قدرته على الإنتاج والتوظيف وجذب الاستثمارات.
- بناء قاعدة بيانات اقتصادية موثوقة تساعد على اتخاذ القرارات وتحديد الأولويات وقياس النتائج.
- تطوير القدرات المؤسسية والفنية للجهات الحكومية، بما يضمن تنفيذ المشاريع وإدارتها بكفاءة.
- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والاستفادة من الخبرات المحلية والدولية في تمويل المشاريع وتنفيذها.
- ترسيخ أنظمة التحقق والرقابة المالية والإدارية، وربط التمويل بمؤشرات أداء ونتائج قابلة للقياس.

وهنا يبرز سؤال جوهري: لماذا يجب أن نختار سوريا بين المسارين، بينما يمكن العمل عليهما بالتوازي؟

فكل يوم تأخير في إعادة تأهيل المستشفيات أو شبكات المياه أو الكهرباء ينعكس مباشرة على حياة ملايين السوريين، كما أن كل فرصة عمل جديدة يمكن أن تسهم في تخفيف الضغوط الاجتماعية والاقتصادية وإعادة بناء الثقة بالمستقبل.

ونعتقد أن على البنك الدولي أن ينظر إلى هذه المرحلة باعتبارها فرصة لتطوير نموذج عملي للتعافي التنموي في الدول الخارجة من النزاعات، بحيث لا يكون التمويل مجرد أداة لإعادة بناء الأصول المادية، بل وسيلة لاستعادة القدرة الاقتصادية والاجتماعية والإنتاجية للمجتمع.

نحن لا نريد مساعدات مؤقتة، بل فرصة حقيقية للنهوض

نعتقد أن الشعب السوري لم يعد يبحث عن المساعدات بالمعنى التقليدي، ولا يريد أن تبقى علاقته بالمؤسسات الدولية قائمة على انتظار المنح والمساعدات الإنسانية.

بعد كل ما مر به السوريون، أصبح المطلوب شيئاً مختلفاً وأكثر استدامة.

نحن نريد فرصة للنهوض.

نريد استثمارات تعيد تشغيل المصانع، وتمويلاً يعيد الحياة إلى القطاع الزراعي، ومشاريع تخلق فرص عمل للشباب، وبيئة مصرفية تسمح بتمويل الأنشطة الاقتصادية، وكهرباء مستقرة تتيح للقطاع الخاص أن يعمل وينتج ويتوسع.

كما نحتاج إلى إعادة بناء الثقة بين الحكومة والمستثمرين، وبين المؤسسات المالية والمواطنين، وبين القطاع المحلي والأسواق الإقليمية والدولية.

فالتعافي الحقيقي لا يتحقق بمجرد ضخ الأموال، بل بتحويل هذه الأموال إلى طاقة إنتاجية، وفرص عمل، ودخل مستدام، ومؤسسات قادرة على الاستمرار.

وهنا تكمن أهمية الاستثمار في القطاع الخاص، وهم الكثير بتمويل المشاريع الكبرى أو إعادة تأهيل البنية التحتية.

فالقطاع الخاص يمثل أحد المحركات الأساسية لخلق فرص العمل، وتحريك الأسواق، واستعادة النشاط الاقتصادي،شريطة توفير بيئة تنافسية عادلة، وإطار قانوني واضح، ونظام مالي قادر على تقديم التمويل، ومؤسسات تضمن كافؤ الفرص وتحمي حقوق المستثمرين والعاملين.

ومن المهم أيضاً ألا يُنظر إلى حجم القطاع الخاص باعتباره مجرد وسيلة لتخفيف العبء عن الحكومة، بل باعتباره جزءاً أساسياً من استراتيجية وطنية لإعادة بناء الاقتصاد.

فإعادة تشغيل المصانع والمشاتل الصغيرة والمتوسطة، وتوسيع النشاط الزراعي والصناعي، وتحسين الوصول إلى الائتمان، وجذب الاستثمارات المحلية والمغتربة والأجنبية،كلها عناصر متراجعة في عملية استعادة القدرة الإنتاجية.

نحن لا نريد اقتصاداً يعيش على المساعدات، بل اقتصاداً يمتلك القدرة على إنتاج الثروة، وتوفير فرص العمل، وتوسيع قاعدة الإنتاج، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي تدريجياً.

الخلاصة:هل تختارسوريا طريق التنمية أم الوصفات الجاهزة؟

نرحب بكل أشكال التعاون بينسوريا والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية، ونرى أن عودةسوريا إلى المؤسسات المالية الدولية تمثل خطوة إيجابية ومهمة، ليس فقط من الناحية التمويلية، بل أيضاً من حيث استعادة الثقة والانفتاح على الاقتصاد العالمي.

كننا نعتقد أنسوريا تحتاج اليوم إلى ماهو أكثر من المؤتمرات والاجتماعات والخطط والاستراتيجيات.

إنها تحتاج إلى رؤية اقتصادية واقعية، وإلى فلسفة للتعافي تتناسب مع حجم الكارثة التي خلفتها سنوات الحرب، وتضع الإنسان والإنتاج في صميم السياسات الاقتصادية.

نحتاج إلى تمويلسريع بالتوازي مع الإصلاح طويل الأجل.

نحتاج إلى إنقاذ الإنسان السوري واستعادة قدرته على العمل والإنتاج، قبل الكثير بقياس مؤشرات النمو.

نحتاج إلى إصلاحات اقتصادية لا تنفصل عن الواقع الاجتماعي، وإلىسياسات مالية لا تجعل الفئات الأكثر فقراً تتحمل العبء الأكبر من عملية التعافي.

ونحتاج أيضاً إلى مؤسسات دولية تدرك أن نجاح برامجها فيسوريا لا يعتمد فقط على جودة الدراسات الفنية أوسلاسة الضوابط الاقتصادية، بل على قدرتها على التكيف مع واقع استثنائي يتطلبسرعة الاستجابة، ومرونة التنفيذ، وفهماً عميقاً للأولويات الوطنية.

كننا نحتاج، في الوقت نفسه، إلى مؤسساتسورية قادرة على إدارةهذه الموارد بمهنية ونزاهة وشفافية، وإلى مظلة رقابية مستقلة تضمن أن كل دولار مخصص للتعافي يذهب إلى الغاية التي خُصص من أجلها.

فالشعب السوري لا يريد عند هذا الفقر فحسب، بل يواجه حالة من الإنهاك الاقتصادي والاجتماعي بعد سنوات طويلة من الحرب والنزوح والعقوبات والانهيار الاقتصادي.

ولذلك، نعتقد أن نجاح المجتمع الدولي فيسوريا لن يُقاس بعدد الدراسات التي أُنجزت، ولا بعدد الاجتماعات التي عُقدت، ولا بحجم التمويلات التي أُعلنت فقط.

بلسيُقاس بعدد العائلات التي استعادت الكهرباء إلى منازلها، وعدد المرضى الذين وجدوا العلاج، وعدد المصانع التي عادت إلى الإنتاج، وعدد الشباب الذين حصلوا على فرصة عمل تعيد إليهم الأمل بمستقبل أفضل.

كماسيُقاس بمدى قدرة الاقتصاد السوري على الانتقال من الاعتماد على المساعدات والموارد المحدودة إلى اقتصاد منتج ومتنوع، وقادر على جذب الاستثمار وتوفير فرص العمل وتحقيق نمو مستدام.

إننا لا نطالب المؤسسات الدولية بالتخلي عن معاييرها أو تجاوز قواعدها المؤسسية، بل نحو إلى توظيف خبراتها وموارها بطريقة أكثر استجابة لخصوصية الحالة السورية، وإلى بناء شراكة حقيقية يكون فيها تحديد الأولويات الوطنية وتنفيذها مسؤولية مشتركة بين الدولة السورية وشركائها الدوليين.

كما نؤكد أن استعادة الثقة الدولية لا تتحقق بمجرد الحصول على التمويل، بل بإثبات القدرة على إدارته بكفاءة، والإفصاح عن أوجه إنفاقه، ومساءلة المسؤولين عن أي إخفاق أو تجاوز، وضمان وصول نتائجه إلى المواطنين.

فسوريا لا تحتاج إلى وصفات اقتصادية جاهزة بقدر ما تحتاج إلى شراكة تنموية تفهم خصوصية واقعها، وتحترم أولويات شعبها، وتمنح اقتصادها فرصة حقيقية للنهوض.

ويبقى السؤال الذي ينبغي أن يكون حاضراً أمام صناع القرار في هيئة والمؤسسات المالية الدولية: هل سنجعل من عودة سوريا إلى النظام المالي الدولي بداية لبناء اقتصاد منتج ومستدام، قائم على الشفافية والمساءلة وحسن إدارة الموارد، أم سنكتفي بإعادة إنتاج خطط إصلاح تقليدية لا تتناسب مع حجم التحديات السورية؟

إن الإجابة عن هذا السؤال لن تحدد فقط شكل العلاقة بين سوريا والمؤسسات المالية الدولية، بل قد تحدد أيضاً طبيعة الاقتصاد السوري ومستقبل التنمية فيه خلال العقود القادمة.

الرابط البديل للمقال

قرأ المقال على الموقع

Read Article on Website

syriamorse.com/?p=20083

SCAN TO READ